بكل الحب

نجوى عويس

التأمينات والاستقرار السياسى والاجتماعى

> تتحقق العدالة الاجتماعية من خلال مساهمة ذوى الدخول المرتفعة فى تمويل الحقوق التأمينية للعاملين المؤمن عليهم وذوى الدخول المحدودة.. وبالتالى يتحقق الاستقرار السياسى والاجتماعى فى مصر

تعرضت فى بعض مقالاتى الأسبوعية لعدد من الموضوعات فى مجال التأمين الاجتماعى باعتباره إحدى الركائز الأساسية لتوفير الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع..وتحقيق الاستقرار فى علاقات العمل بين أصحاب الأعمال والعاملين لديهم..وفى محاولة لتعميق هذه المفاهيم ونشر الوعى التأمينى كانت لى مكالمة تليفونية مع الأستاذ الدكتور سامى نجيب خبير الحماية الاجتماعية فى منظمة العمل العربية وأستاذ التأمين فى الجامعات المصرية، عن التأمينات كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع المصرى، وبالتالى تحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى فى مصر الثورة..ودار حديثه معى حول أهمية هذا الموضوع فى الوقت الحالى حيث تتعالى أصوات الجماهير فى كل أنحاء العالم تنادى بالعدالة الاجتماعية بعد معاناتهم من الآثار السلبية للعولمة وعدوانية رأس المال وغياب البعد الاجتماعى فى سياسات الدولة.. وعلى المحلل السياسى أو الاقتصادى أن ينتبه إلى أن الفيصل فى نجاح الأحزاب السياسية والحكومات فى الدول المتقدمة إنما يرجع إلى مدى قدرتها على تحقيق الضمان الاجتماعى باعتباره هدفا عاما يقصد به ضمان حد أدنى للدخل لكل مواطن يكفى لتحقيق مستوى معيشة مناسب وحياة كريمة ومواجهة الاحتياجات الأساسية فى حالات التقاعد والمرض والعجز والوفاة والتعطل عن العمل.. وبالتالى تحقيق العدالة الاجتماعية..فإذا كان هدف سياسات الدولة يركز على توفير الحماية الاجتماعية للمواطن المصرى بعد الثورة كسبيل لتحقيق العدالة الاجتماعية، فإن هذا هو الدور الفعال والرئيسى لنظم التأمينات الاجتماعية فى أى دولة من دول العالم..والسبيل لتحقيق العدالة الاجتماعية هو العدالة فى توزيع الدخل القومى وإعادة توزيعه لصالح الفئات الأقل دخلا وغير القادرين..وبتعبير الرئيس القائد لصالح الغلابة.. وهو ما تستهدفه التأمينات الاجتماعية.. ويظهر ذلك فى تعدد مصادر تمويل المعاشات والمزايا التى تكفلها نظم التأمينات.. ما بين اشتراكات المؤمن عليهم المستفيدين من تلك النظم بنسب موحدة مع اختلاف مستويات دخولهم تحقيقا للتكافل الاجتماعى بين فئات المجتمع.. واشتراكات أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم كمساهمة من جانبهم لتغطية المخاطر التى يتعرضون لها وتأكيدا لمسئوليتهم الاجتماعية وتضامنهم معهم ودعمهم لهم فى هذه الظروف.. ومساهمة الخزانة العامة من مموليها من ذوى الدخول المرتفعة.. ومن هنا تتحقق العدالة الاجتماعية من خلال مساهمة ذوى الدخول المرتفعة فى تمويل الحقوق التأمينية للعاملين المؤمن عليهم وذوى الدخول المحدودة.. وبالتالى يتحقق الاستقرار السياسى والاجتماعى فى مصر من خلال توفير حياة كريمة للمواطن عند حاجته وانقطاع الدخل لأسباب لا إرادة له فيها..وهذا هو الدور الرئيسى للتأمينات..واسترسل الخبير الاستشارى التأمينى الدكتور سامى نجيب فى حديثه أنه إذا كان من المتفق عليه أن الحياة الكريمة من أهم الحقوق العالمية للإنسان كإنسان، فيجب أن تكون هدفا لاستراتيجيات وسياسات كل دول العالم، ومنها مصر بعد الثورة، والسبيل إلى تحقيق ذلك الهدف هو أن تكفل نظم التأمينات الاجتماعية حداً أدنى لمستوى معيشة كريم للمواطن المصرى..وأن تهتم بعدالة وكفاية المعاشات والحفاظ على قيمتها الحقيقية من الارتفاع فى نفقات المعيشة بسبب الارتفاع فى أسعار السلع والخدمات..واستهدافا لتحقيق الحياة الكريمة لكل المواطنين واستنادا إلى مبادئ المساواة وحقوق المواطنة.. ومهما كانت مساهمة العامل المؤمن عليه فى تمويل نظام التأمينات..ومع التأكيد على أن هذه المساهمات لا تؤثر بالسلب على تكاليف الانتاج لدى أصحاب الأعمال، بل تحقق الاستقرار فى علاقات العمل بينهم وبين العاملين لديهم وإطمئنان العامل على استمرار دخله فى حالة تعرضه لأحد المخاطر الاجتماعية ودعم ومساندة صاحب العمل له ولأسرته فى هذه الظروف ..والله المستعان..وللحديث بقية.

nagwaewies@hotmail.com